



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

دور القضاء الدولي في تطوير قواعد حماية البيئة البحرية

أطروحة تقدمت بها الطالبة
إيناس عبد الهادي مهدي الربيعي
الى
مجلس معهد العلمين للدراسات العليا
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في القانون العام

بإشراف الدكتور
أ.د. حيدر ادهم عبد الهادي



﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ...﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة التوبة / الآية ١٠٥

الإهداء

الهي لا يطيب الوقت إلا بذكرك وطاعتك الهي تباركت وتعاليت
الى من بلغ الأمانة ونصح الأمة نبي الهدى والرحمة نور العالمين
سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آل بيته الطاهرين ومن وآله الى
يوم الدين

الى من كان دعائهما سنجاحي وحنانهما بلسم جراحى الى معنى
الثقاني الى بسمته الحياة وس الوجود أمي وأبي شمعة حياتي
الى مرفيق دربي الى من تطلع لنجاحي بنظرات الأمل سائرا ، الى
الثقاول يرافق دربي زوجي
الى زهرة الحياة وروقتها أولادي حفظكم الباري

الباحثة

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الغر الميامين
وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين
يشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان لذوي الفضل الكبير في
أتمام هذا البحث بفضل توجيهاتهم السديدة وتشجيعهم في أتمام هذا البحث وإكماله
بالصورة المطلوبة كل من الأستاذ الدكتور (حكمت شبر) الذي كان الأب الحاني في
نصحه وإرشاده، وأستاذاي المشرف الأستاذ الدكتور (حيدر ادهم) لنصائحه وتوجيهاته
السديدة ، وعمادة معهد العلمين للدراسات العليا، وقسم القانون بمعهد العلمين
للدراسات العليا، وخص بالذكر طيبة القلب الخلوقة دكتورة (نجلاء بحر) وجميع
الأساتذة الأفاضل، لما لهم من يد عليا بالفضل بتذليل الصعوبات أمام الباحثين
لنهل العلم والمعرفة، والطيب المتفاني (أحمد الساعدي) بجهوده المتميزة برقد
الباحثين بالمصادر اللازمة لإتمام بحوثهم، كما لا يفوتني شكر زملائي في قسم
القانون العام الذين كانوا كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر
الجسد، كنتم أروع رفقة أرسلها الله لتكونوا الأهل والرفيق لكم مني خالص الشكر
والاحترام .

الباحثة

المستخلص

تعد البحار ثروة لا يستهان بها لما تحتويه من موارد طبيعية حية وغير حية ولكونها مصدر طاقة ونقل، إذ تمثل أهم حلقة في النظام البيئي لذا فإن أي تغيير في تركيبها الفيزيائية والكيميائية سيترك أثراً يصعب إزالته على الكائنات الحية، والحقيقة التي نشهدها اليوم أن العديد من الكوارث قد باتت تشكل خطراً على تلك البيئة بفعل التغيرات التي باتت تهدد كل ما تحتويه البحار والمحيطات من موارد حية وغير حية لتتضافر الجهود الدولية وتتدارك الوضع السيء الذي ألت إليه تلك البيئة والعمل على صياغة قواعد قانونية لحمايتها من تلك الأخطار المحدقة بها، إلا أن مسألة وجود سلطة عليا تتولى تطبيق تلك القواعد والعمل على تطويرها كان هو المعضلة في وضع الرقابة على وفاء الدول بالتزاماتها بموجب ما عقدته من اتفاقيات حامية للبيئة في ضوء حركة تقنين واسعة ظهرت للوقوف على تدابير جدية تستهدف الوصول الى الحماية المطلوبة من أي خطر يهددها لا سيما أن الالتزام بالحماية من الأخطار يلقي واجبا على الدول بالتعاون الإقليمي والدولي وفق التزاماتها الثابتة بموجب الاتفاقيات الدولية فضلاً عن مصادر القانون الدولي الأخرى، وإذا كان موضوع الاهتمام بحماية البيئة على وجه العموم من المواضيع الحديثة نسبياً فقد كان للعامل المذكور الدور الواضح في مساهمة أكثر من جهة عملت على تثبيت بعض قواعد حماية البيئة البحرية على وجه الخصوص فضلاً عن تطوير هذه القواعد، ومنها المحاكم الدولية لتساهم بذلك في تكريس دور القضاء الدولي بالميدان المذكور.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	المستخلص
ب - هـ	المحتويات
١	المقدمة
٤	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحماية البيئة البحرية
٦	المبحث الأول: التلوث البيئي وآثاره على البيئة البحرية
٦	المطلب الأول: مفهوم التلوث في البيئة البحرية
٧	الفرع الأول: المقصود بالتلوث البيئي
١٥	الفرع الثاني: تعريف تلوث البيئة البحرية
١٧	الفرع الثالث: عناصر تلوث البيئة البحرية
٢١	الفرع الرابع: خصائص تلوث البيئة البحرية
٢٤	المطلب الثاني: أهمية البيئة البحرية
٢٥	الفرع الأول: الأهمية الحيوية للبيئة البحرية
٢٦	الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للبيئة البحرية
٢٩	المطلب الثالث: أثار التلوث البحري
٢٩	الفرع الأول: تأثير التلوث البحري على الانسان
٣١	الفرع الثاني: أثار التلوث البحري على البيئة المحيطة
٣٣	الفرع الثالث: تأثير تلوث البيئة البحرية على المناخ
٣٦	المبحث الثاني: مصادر تلوث البيئة البحرية
٣٧	المطلب الأول: التلوث الناشئ عن مصادر برية
٣٨	الفرع الأول: تصريف مياه الصرف الصحي
٤٠	الفرع الثاني: مخلفات المصانع والمنشآت الصناعية
٤١	الفرع الثالث: تلوث البيئة البحرية من الأنشطة الساحلية
٤٣	المطلب الثاني: التلوث من الجو
٤٤	الفرع الأول: التلوث الناجم عن التفجيرات النووية
٤٧	الفرع الثاني: التلوث الناجم عن الأمطار الحامضية
٤٨	الفرع الثالث: التلوث بفعل تيارات الهواء (الرياح)
٥٠	المطلب الثالث: التلوث الناشئ عن الأنشطة البحرية
٥٠	الفرع الأول: التلوث الناشئ عن استثمار قاع البحار
٥٣	الفرع الثاني: التلوث الناشئ عن السفن
٥٦	الفرع الثالث: تلوث البيئة البحرية الناشئ عن الإغراق
٦٠	المبحث الثالث: الجهود الدولية لحماية البيئة البحرية
٦١	المطلب الأول: حماية البيئة البحرية خارج إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢

الصفحة	الموضوع
٦١	الفرع الأول: حماية البيئة البحرية في ظل الاتفاقيات الدولية
٦٥	الفرع الثاني: حماية البيئة البحرية في إطار التنظيمات الدولية
٦٧	الفرع الثالث: حماية البيئة البحرية وفق التشريعات الوطنية
٧٠	المطلب الثاني: حماية البيئة البحرية في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢
٧٠	الفرع الأول: حماية البيئة البحرية في ظل جهود الأمم المتحدة
٧٤	الفرع الثاني: حماية البيئة البحرية في إطار التنظيمات الإقليمية
٧٨	الفرع الثالث: حماية البيئة البحرية في ضوء التشريعات الوطنية
٨١	الفصل الثاني: مجالات الدور القضائي في حماية البيئة البحرية
٨٤	المبحث الأول: تطور الآليات القضائية الدولية لتسوية منازعات البيئة البحرية
٨٤	المطلب الأول: محاكم التحكيم ودورها في حماية البيئة البحرية
٨٧	الفرع الأول: التحكيم خارج إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢
٩٢	الفرع الثاني: التحكيم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢
٩٩	الفرع الثالث: أثر قرار التحكيم في نطاق حماية البيئة البحرية
١٠١	المطلب الثاني: محكمة العدل الدولية ودورها في حماية البيئة البحرية
١٠٢	الفرع الأول: قضاء محكمة العدل الدولية خارج إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢
١٠٦	الفرع الثاني: قضاء محكمة العدل الدولية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢
١١١	الفرع الثالث: آثار قضاء محكمة العدل الدولية في منازعات حماية البيئة البحرية
١١٢	المطلب الثالث: المحكمة الدولية لقانون البحار
١١٢	الفرع الأول: الإطار التنظيمي للمحكمة في إطار حماية البيئة البحرية
١١٧	الفرع الثاني: قضاء المحكمة في إطار حماية البيئة البحرية
١١٩	الفرع الثالث: الآثار القانونية لقرارات المحكمة
١٢٣	المبحث الثاني: معوقات ممارسة القضاء الدولي لدوره في حماية البيئة البحرية وآليات التسوية القانونية
١٢٣	المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه القضاء الدولي في نطاق حماية البيئة البحرية
١٢٣	الفرع الأول: أولوية الاختصاص الوطني
١٢٦	الفرع الثاني: الاتفاقيات الخاصة (الثنائية)
١٢٩	الفرع الثالث: الابتعاد عن القضاء الدولي لتجنب المسؤولية
١٣٠	المطلب الثاني: آلية تسوية منازعات البيئة البحرية
١٣١	الفرع الأول: نظام التسوية الإلزامية
١٣٢	الفرع الثاني: نظام التسوية الاختيارية
١٣٣	الفرع الثالث: الوسائل الاستثنائية
١٣٦	المطلب الثالث: مصادر سلطات القضاء الدولي
١٣٧	الفرع الأول: الاتفاقيات الثنائية

الصفحة	الموضوع
١٣٨	الفرع الثاني: الاتفاقيات الدولية العامة (الشارعة)
١٣٩	الفرع الثالث: مصادر أخرى
١٤٢	المبحث الثالث: دور المنظمات الاقليمية في حماية البيئة البحرية
١٤٢	المطلب الأول: الأسس القانونية للمنظمات الاقليمية
١٤٣	الفرع الأول: ظهور المنظمات الاقليمية المختصة بحماية البيئة البحرية
١٤٦	الفرع الثاني: مساهمة المنظمات الاقليمية في منع تلوث البحار والمحيطات
١٤٨	الفرع الثالث: طبيعة قرارات المنظمات الاقليمية
١٥٠	المطلب الثاني: جهود المنظمات الاقليمية لحماية البيئة البحرية
١٥١	الفرع الأول: جهود المنظمات الاقليمية على المستوى الدولي
١٥٢	الفرع الثاني: جهود المنظمات الاقليمية في تفعيل الاتفاقيات الدولية
١٥٣	الفرع الثالث: دور المنظمات الاقليمية في تشريع القوانين الوطنية
١٥٥	المطلب الثالث: تنظيمات إقليمية لحماية البيئة البحرية
١٥٥	الفرع الأول: الهيئة الاقليمية لحماية البحر الأبيض المتوسط والمنطقة الساحلية لعام ١٩٧٦
١٦١	الفرع الثاني: المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية في الخليج العربي
١٦٨	الفرع الثالث: الاتفاقية الاقليمية لحماية بيئة البحر الأحمر وخليج عدن لعام ١٩٨٢
١٧٢	الفصل الثالث: القواعد التي أرساها القضاء الدولي لحماية البيئة البحرية والمسؤولية عن انتهاكها
١٧٤	المبحث الأول: القواعد المطورة من جانب القضاء الدولي
١٧٤	المطلب الأول: الالتزام العام بمنع تلوث البيئة البحرية
١٧٥	الفرع الأول: أقرار مبدأ المسؤولية عن الأضرار بالبيئة البحرية
١٧٩	الفرع الثاني: عدم التعسف في استخدام الحق كمبدأ لحماية البيئة البحرية
١٨٢	الفرع الثالث: الفرع الثالث: حسن الجوار كمبدأ لحماية البيئة البحرية
١٨٥	المطلب الثاني: واجب التعاون الدولي لمنع تلوث البيئة البحرية
١٨٥	الفرع الأول: التعاون في ظل الاتفاقيات العالمية
١٨٧	الفرع الثاني: التعاون في ظل الاتفاقيات الاقليمية
١٨٩	الفرع الثالث: التشريع كوسيلة لتفعيل التعاون الدولي
١٩٤	المطلب الثالث: الالتزام بمبدأ تقييم الأثر البيئي
١٩٤	الفرع الأول: تقييم الأثر البيئي في ظل الاتفاقيات الدولية
١٩٧	الفرع الثاني: تقييم الأثر البيئي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
١٩٧	الفرع الثالث: تقييم الأثر البيئي بموجب الاتفاقيات الاقليمية
٢٠١	المبحث الثاني: مفهوم المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية
٢٠١	المطلب الأول: الطبيعة القانونية للمسؤولية عن الأضرار بالبيئة البحرية
٢٠١	الفرع الأول: تعريف المسؤولية عن الأضرار بالبيئة البحرية

الصفحة	الموضوع
٢٠١	الفرع الثاني: التكييف القانوني للمسؤولية عن الأضرار بالبيئة البحرية
٢٠٥	الفرع الثالث: شرط انعقاد المسؤولية عن الأضرار بالبيئة البحرية
٢٠٧	المطلب الثاني: تطور قواعد حماية البيئة البحرية بفروع القانون الدولي
٢٠٧	الفرع الأول: المسؤولية طبقا لقواعد القانون الدولي
٢٠٨	الفرع الثاني: المسؤولية طبقا لقواعد القانون الدولي الإنساني
٢١١	الفرع الثالث: المسؤولية طبقا لقواعد القانون الدولي البيئي
٢١٣	المطلب الثالث: صعوبات فرض المسؤولية عن الأضرار بالبيئة البحرية
٢١٤	الفرع الأول: تأخر ظهور الضرر البيئي
٢١٥	الفرع الثاني: صعوبة إثبات العلاقة السببية
٢١٦	الفرع الثالث: عوامل أخرى
٢١٩	المبحث الثالث: المسؤولية عن الأضرار بالبيئة البحرية
٢٢٠	المطلب الأول: الأركان القانونية لجريمة تلوث البيئة البحرية
٢٢١	الفرع الأول: الاخلال بالالتزام بحماية البيئة البحرية
٢٢٧	الفرع الثاني: نتائج ثبوت المسؤولية الدولية عن الأضرار بالبيئة البحرية
٢٣٠	الفرع الثالث: ضمان التزام الدول بتنفيذ التزاماتها بحماية البيئة البحرية
٢٣٣	المطلب الثاني: المسؤولية عن تلوث البيئة البحرية خلال النزاعات المسلحة
٢٣٣	الفرع الأول: الحماية غير المباشرة للبيئة البحرية خلال النزاعات المسلحة
٢٣٥	الفرع الثاني: الحماية المباشرة خلال النزاعات المسلحة
٢٣٧	الفرع الثالث: الآليات الدولية لحماية البيئة البحرية خلال النزاعات المسلحة
٢٤١	المطلب الثالث: المبادئ الحديثة في دعاوى المسؤولية الدولية عن الأضرار بالبيئة البحرية
٢٤٢	الفرع الأول: الملوث يدفع
٢٤٥	الفرع الثاني: صناديق التعويضات البيئية
٢٤٦	الفرع الثالث: التأمين الإلزامي
٢٤٨	الخاتمة
٢٥٢	المصادر